

على لفظه واما اذا فري بالتصريف فان يكون معطوفا  
على محله فان الراس محله من الاعراب التصريف والآخر  
بدخول حرف الجر عليه ولكننا نقول المراد من التصريف  
عطف على المفصول وهو الوجه والا يدي سوا فري  
منصوبا او مجرورا اما اذا فري منصوبا فعطفه على  
المفصول ظاهر اذا العطف على اللفظ اقوي من العطف  
على المحل والعطف على المحل انما يجوز في موضع لا يورد  
الي لا لتبنا سلا في موضع بوب الي الانتساب والاشباه  
وكذا اذا فري بالجر يكون ايضا معطوفا على المفصول وجره  
محمول على مجازة اللفظ لا على موافقة الحكم والاعراب  
على الجوار كثير سوا كان بلا حرف العطف كما في قولهم  
جرضت خرب بجر خرب على جوار صب وامسله  
خرب بالرفع صفة للبحر ومع حرف العطف كما  
في قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب  
واباريق الي ان قال وخورعين بالجر في قرية حمزة  
والكسائي عطف على باكواب مع اختلاف المعنى اخ  
ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون مجرور  
عين وقال في شرح المجمع وقد جعل النخلة الجوار  
بابا واصطلوه بقولهم جرح صب خرب حتى  
اختلفوا في جواز جوب التشبية والمجمع فاجاز  
جماعة من الخداف انبعاثها فبا ساعا على المفرد  
المسوم وان كان لا وجه له في القياس لاقتسوا  
على المسوم الي هنا لفظه ويؤيد ما قلنا جعل

الكعبيين

الكعبيين غايبة لوظيفة الرجلين اذ المسح لم يضرب  
له غايبة ففي ذكر الغايبة اشارت الي انها مفصولتان  
او نقول لما كان محتملا لهذا ولهذا صار المحل متوقف  
على السببان وقد روي انه عليه السلام توضا وغسل  
رجليه وقال هذا وضو لا يقبل الله الصلاة الا به  
فيكون بيانها في الآية وذكر في الكنتها في ان الوجل  
من بين الاعضاء الثلاثة تغسل بصب الماء عليها  
وكانت مظنة للاسراف المذموم فعطف على  
المسوح لا لتسبح بل للتنبيه على وجوب الاقتضاد  
في الصب وقيل الي الكعبيين فني بالغايبة اما طة لظن  
ظان بحسبها مسوحة لان المسح لم يضرب له  
غايبة وعن الشعبي نزل القرآن بالمسح والغسل  
بالسنة وعن الحسن البصري انه جمع بينهما  
وعن داود وجوب الجمع **قوله** والمرفقتان  
والكعبان يدخلان في الغسل وهذا عند علماءنا  
الثلاثة وقال زفر لا بدخلان لان كلمة الي لانتها  
الغايبة لا تدخل تحت المعيا كالليل في باب الصوم  
ولنا ان الغايبة على نوعين غايبة اشكات وغايبة  
اسقاط والصابطان اللفظان تناول محل لولا ذكرها  
كانت الغايبة غايبة اسقاطا وراها وان لم يتناول  
محل الغايبة كانت الغايبة غايبة اسقاطا لم الحكم  
المذكور قبلها والليل في باب الصوم غايبة مد الحكم  
لان الصوم يصدق على الامساك ساعة الاثر لانه